

العنوان:	دراسة عن: التهرب الضريبي: أسبابه وآثاره على المجتمع
المصدر:	الاقتصاد والمحاسبة
الناشر:	نادي التجارة
المؤلف الرئيسي:	السعدني، مصطفى حسن بسيوني
المجلد/العدد:	ع663
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	11 - 13
رقم MD:	803017
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مصر، قوانين وتشريعات، التهرب الضريبي، الضرائب
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/803017">http://search.mandumah.com/Record/803017</a>

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

السعدني، مصطفى حسن بسيوني. (2016). دراسة عن: التهرب الضريبي: أسبابه وآثاره على المجتمع. الاقتصاد والمحاسبة، ع663، 11 - 13. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/803017>

إسلوب MLA

السعدني، مصطفى حسن بسيوني. "دراسة عن: التهرب الضريبي: أسبابه وآثاره على المجتمع." الاقتصاد والمحاسبة ع663 (2016): 11 - 13. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/803017>

# دراسة عن: التهرب الضريبي.. أسبابه وآثاره على المجتمع

(١)



إعداد  
محاسب قانوني  
مصطفى حسن  
بسيونى السعدنى  
عضو مجلس إدارة  
المنظمة الأفريقية  
للخبراء  
زميل جمعية  
الضرائب المصرية  
زميل جمعية  
المحاسبين

القانونيين المصرية  
زميل جمعية المالية العامة والضرائب  
عضو جمعية الضرائب الدولية  
عضو جمعية المحاسبين الأمريكية

تعد الضريبة أحد مظاهر التضامن الاجتماعي الذي يحتم على كل مواطن تحمل نصيبه من أعباء الدولة مقابل حصوله على الضمانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من السلطة العامة ودون إخلال بالتوازن بين المصالح العامة والمصالح الفردية. وفي إطار تحقيق إصلاح ضريبي كفوؤ يساعد على إيجاد مناخ جيد للاستثمار، وتطبيق سياسة ضريبية متوازنة توفر الموارد المالية اللازمة لخزانة الدولة لتمويل الإنفاق الاجتماعي مع ضمان أكبر قدر ممكن من العدالة الضريبية.

من مرحلة صياغة القانون عندما يكون لبعض المشرعين مصالح خاصة، كان يكونوا من مدراء البنوك أو التجار أو المقاولين أو المهنيين، بحجة إشراك القطاع الخاص، فيحرفون الصياغة باتجاه مصالحهم.

وهناك تهرب ضريبي قانوني، يكون باستغلال الثغرات الموجودة عمداً أو سهواً في القانون، كتوجيه توظيف المال باتجاه القطاعات المعفاة، كالتجارة بالمواد الزراعية، أو المتاجرة بالعقارات أو الأسهم. كما أن قانون تشجيع الاستثمار وفر للمستثمرين إعفاءات سخية دون أن يؤثر ذلك على قراراتهم، كما وفر القانون للمصدرين إعفاء يؤثر على سلوكهم.

وربما كان أسوأ أنواع التهرب الضريبي هو إنكار المعلومات وإخفاء الدخل الحقيقي، كما يفعل من يمارسون نشاطات غير مشروعة كالتهريب، أو الذين يمارسون مهناً حرة كالأطباء والمحامين، أو يدعون الخسارة كما يفعل بعض التجار.

مسئولية التهرب لا تقع على كاهل المكلف فقط بل قد يشاركه فيها المشرع الذي وضع القانون، والمنفذ.

وهناك عامل كبير في مجال التهرب هو ثقافة التهرب، وهي ثقافة منتشرة في جميع الشعوب باستثناء الشعوب الأنجلو ساكسونية (أمريكا وبريطانيا)، حيث يقال إن الأكثرية تعترف بدخولها وتدفع ما عليها من قبيل الحس الوطني دون رقابة تذكر، في حين أن معظم شعوب الأرض تميل إلى التهرب من دفع الضريبة كلما كان ذلك ممكناً، بل إن بعضها يعتبر التهرب الضريبي إنجازاً يدل على الذكاء والمهارة، ويستحق الإعجاب إن لم يكن الاحترام. ويعتقد المحللون أن ارتفاع معدلات الضريبة يشجع

على التهرب، فإذا كانت الضريبة سوف تقطع ٥٠% من الدخل فإن المكلف سيرغب في تجنب دفعها، أما لو كانت الضريبة لا تزيد عن ٥% مثلاً، فإن المكلف يعتبر المخاطر بالتهرب أكبر من الفائدة من ورائها. وأخيراً فإن تعقيدات القانون مسئولة عن التهرب وكلما كان القانون معقداً ومليئاً بالاستثناء سهل التهرب.

وتشكل الضريبة عبء على الممول فيعمل على مقاومتها إما بالتخلص منها، أو بإلقاء عبئها على شخص آخر. والتخلص من الضريبة يعني أن يتمكن المكلف بها قانوناً من عدم دفعها بطريقة أو بأخرى دون أن يلقي عبئها على شخص آخر. أما إلقاء عبء الضريبة على شخص آخر هو نقل عبئها بعد الوفاء على شخص آخر وهو ما يسمى استقرار عبء الضريبة أو انعكاس الضريبة.

## المقصود بالتهرب من الضريبة:

هي ظاهرة يحاول الممول بواسطتها عدم دفع كل أو بعض الضريبة التي يجب عليه دفعها مستخدماً في ذلك إحدى الوسائل المختلفة التي يمكن أن يتشبث بها لكي لا يلتزم بدفعها مستعيناً في ذلك بكافة أنواع الغش المختلفة والمتعددة ولذلك يعرف التهرب من الضريبة (بالغش الضريبي)، وقد يتم ذلك عند تحديد وعاء الضريبة وربطها حينما يقوم الممول بإخفاء أمواله

ليفوت على الإدارة المالية أخذ حقاً منه.

أنواع التهرب :-

أولاً: التهرب الغير مشروع أو الغش الضريبي :

وهو الذى يحدث عند مخالفة قوانين الضرائب كالتهرب الجمركى ويتضمن كل الطرق الاحتمالية وطرق الغش المالى التى يلجأ إليها المكلف للتخلص من دفع الضريبة فعل مثيل المثال: يقدم الممول إقراره إلى دائرة الضرائب بشكل غير صحيح فتقدر الضريبة خطأ على أساسه.

ثانياً: التهرب المشروع :

وهو الذى لا يتضمن مخالفة لقوانين الضرائب لكنه يحدث عن طريق لاستفادة من الثغرات التى يمكن أن يكون فى قانون الضريبة فينفذ الممول منها للتخلص من الالتزام بدفع الضريبة، فعلى سبيل المثال فرض ضريبة على أرباح الأسهم فتقوم الشركة بتوزيع قسم من الأرباح فى صورة مقابل لحضور جلسات الهيئة وذلك يمكن تجنب هذا القسم من الخضوع للضريبة.

العوامل التى تساعد على التهرب من الضرائب :

أولاً : قسم يرجع إلى عيوب فى التشريع

الضريبي - ويتضمن :-

١ - التعقيد فى تشريعات الضرائب.

٢ - المغالاة فى تعدد الضرائب.

٣ - طريقة تنظيم الضريبة.

٤ - الظروف الاقتصادية.

ثانياً : عيوب الإدارة المالية - ويشمل :-

١ - صعوبة تقدير وعاء الضريبة.

٢ - عدم المساواة فى التطبيق.

٣ - العقوبات - فعندما تتهاون الإدارة المالية فى

تطبيق العقوبات التى ينص عليها القانون بشأن

الذين يتهربون من دفع الضريبة فإن ذلك يكون

مدعاة للاستمرار فى التهرب والتشجيع على ارتكابه

كإدام الفعلين الغش والنزاهة.

ثالثاً: للممولين عند تهربهم من الضريبة

وتتضمن :- العوامل النفسية :-

١ - انتشار الوعى الضريبي.

٢ - أوجه انصاف الدولة : فإذا أنضقت الدولة ما

تجبيه من الضرائب فى وجوه دافعة شعر الأفراد بأن

ما يدفعونه فيدهم وتقل مقاومتهم للضرائب أما

إذا بددته الدولة فى وجوه لا تنفع وجدوا عذراً فى

التهرب وتشجعوا على فعله.

طرق مكافحة التهرب :-

أولاً : الإجراءات الوقائية : وتتضمن :-

١ - جباية الضريبة عند المنبع :- وتنحصر هذه

الطريقة فى أن يعهد المشرع للمكلف المدين بدفع

الضريبة وتجبى بهذه الطريقة عادة على أرباح

وفوائد الأسهم والسندات والضريبة على المرتبات إذ

تقوم الهيئات التى تدفع هذه الدخول بدفع الضريبة

واقطاعها من الإيراد.

٢ - التبليغ بواسطة الغير.

٣ - حق الاطلاع.

٤ - تقديم إقرار مؤيد باليمين.

٥ - استيفاء الضريبة عيناً.

٦ - تحقيق التجانس بين الضرائب.

ثانياً: الإجراءات العقابية :-

تنص تشريعات الضرائب على تقرير عقوبات

عينية مثل المصادرة أو الغرامة أو الحبس على جميع

صور التهرب مع دفع الضريبة.

كما لو قدم الممول إقراراً يتضمن بيانات كاذبة أو

يقدم مستندات مزورة أو يخفى سلعة تخضع

للضريبة.

ويختلف مدى نجاح وسائل مكافحة التهرب على

أن المشرع قد يشعر أحياناً بعجز عن محاربة التهرب

خاصة إذا أعوزته العناصر الضرورية لحصر المادة

الخاضعة للضريبة وتقديرها تمهيداً لربط الضريبة

عليها. وكثيراً ما يأخذ فى هذه الأحوال وأمثالها

بطريقة التقدير الجزافى.

أولاً: ماهية التهرب الضريبي :-

سلوك الممول فعلاً أو فعلاً مخالفة للقانون على

أساسها لا يقوم بالوفاء بالضريبة كلياً أو جزئياً.

ويختلف التهرب الضريبي عن التجنب الضريبي

فى أن التجنب الضريبي يقوم الممول به لتجنب أداء

الضريبة بعدم القيام بالنشاط المفروض عليه

الضريبة وبالتالي لا يكون من الأشخاص الخاضعين

لهذه الضريبة.

ثانياً: أسباب التهرب الضريبي :-

للتهرب أسباب كثيرة يمكن إجمالها فيما يلى :-

١ - أسباب تاريخية: وهى ترجع إلى شعور الأفراد

بأن الضرائب تفرض لصالح الحاكم.

٢ - أسباب سياسية واجتماعية: مع تطور الحياة

السياسية فى كثير من البلدان وظهور الفكر

الاشتراكي زادت الحاجة إلى فرض مزيد من

الضرائب ورفع أسعارها، ومع تغيير النظم والانتقال

إلى النظم الرأسمالية فى بادئ الأمر الذى أدى إلى

زيادة النفقات العامة مع التوسع فى المشروعات مما

أدى إلى التوسع فى فرض الضريبة، وقد أدى زيادة

العبء الضريبي إلى عدم تمكين الأفراد من الادخار

الخاص وإلى الشعور بالخطر على أموالهم فتمردوا

- الإخلال بمبدأ التكافل الاجتماعي وروح الانتماء والشعور العام والروح الجماعية والتضامن الاجتماعي.

رابعاً: التجنب الضريبي:-

ماهية التجنب الضريبي:

- يقصد به أن يتمكن الشخص من التجنب من دفع الضريبة باستغلال ثغرات القانون دون أن يظهر في مركز المخالف للقانون.

- أي أنه يتم تجنب الضريبة عن طريق الاستعانة بالثغرات الموجودة في القوانين فبسبب عدم دقة النصوص أو عدم أحكام صياغتها أو عدم مواجعتها لكافة الاحتمالات قد يتمكن الشخص من تحويل النصوص واستخدامها أو تفسيرها لصالحه دون أن يخالفها.

آثار التجنب الضريبي:-

في حالة التجنب لا توجد عقوبات.. الرأي السائد أن للمكلفين أن ينظموا حياتهم الشخصية والمهنية والاجتماعية بحيث يقللون من التزاماتهم الضريبية ولا وزر عليهم في ذلك ما داموا في حدود القانون ولن يخالفوه وللممولين أن يستفيدوا بقدر الإمكان من الثغرات الموجودة في القوانين وعلى الدولة إذا أرادت أن تمنع ذلك أن تقوم بتعديل القانون بما يسد الثغرات الموجودة بالقانون.

وفي هذه الحالة ينتهي دور المأمور الفاحص بتقديم مفصل للإدارة المركزية للبحوث بمجرد اكتشافه للواقعة.

- التفرقة بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي-

على قوانين الضرائب والتجأ إلى طرق التهرب المختلفة اعتقاداً منهم بأن هذا الأسلوب ما هو إلا دفاعاً شرعياً ضد المغالاة في فرض الضرائب.

٣ - أسباب أخلاقية: تتمثل في رغبة الأفراد في الحصول على العائد السريع مما في أيديهم من أموال.

٤ - أسباب اقتصادية: عدم الاستقرار الاقتصادي للأنظمة والقوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي يفضي الشعور بعدم الأمان.

٥ - أسباب تشريعية: يعد التشريع أحد أهم الأسباب التي تدفع الأفراد للتهرب من الضريبة وهن أهمها:-

- ارتفاع الأسعار الضريبية التي يطبقها القانون.

- المعاملة المتميزة لبعض الأنشطة أو الدخول على حساب أنشطة ودخول أخرى.

- وجود ثغرات قانونية.

- تعدد الإجراءات وتعقيدها.

- تعقيد قواعد المعاملة الضريبية.

- غياب مبدأ الرقابة المجتمعية على نظام الضرائب.

٦ - أسباب إدارية: تعد الإدارة الضريبية من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد للتهرب من الضريبة وهن أهمها:-

- ضعف الثقة بين الممول والإدارة الضريبية.

- السلطة التقديرية الواسعة التي كانت تمنحها التشريعات الضريبية لمأمور الضرائب.

- تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصر والفحص والتحصيل وطولها وأساليب التعامل التي قد تدفع البعض إلى اللجوء إلى التهرب.

ثالثاً: الآثار المترتبة على التهرب الضريبي:-

للتهرب الضريبي آثار خطيرة نذكر من أهمها ما يلي:-

- الإضرار الكامل بحقوق الخزنة العامة.

- يؤثر على الدولة في القيام بالأنفاق العام لا سيما مع تزايد النفقات العامة في العصر الحديث.

- ضيق القاعدة الضريبية.

- لجوء الدولة إلى فرض مزيد من الضرائب أو زيادة أسعار الضرائب الحالية لمواجهة العجز في الإيرادات.

- إحداث ارتباك في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يؤدي إلى مشكلة التضخم التي تهدد عمليات النمو والتنمية.

- الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة.

التهرب	التجنب	بيان
مخالفة غير قانوني، مخالفة أحكام القانون	قانوني باستغلال ثغرات القانون	- الموقف القانوني
توجد عقوبات	لا توجد	- العقوبات
ضياح حقوق الخزنة العامة للدولة	لا توجد ضريبة	- الموقف من الضريبة
توعية المسجلين / الممولين بأحكام القانون	إعادة صياغة القانون	- الحل / العلاج
ينتهي بإعداد مذكرة لإدارة مكافحة التهرب بالمنطقة	ينتهي بإعداد مذكرة للإدارة المركزية للبحوث	- دور المأمور الفاحص

## القسم الثاني من الدراسة العدد القادم